Journal Of the Iraqia University (68-1) July (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

الادلة الدولية المؤطرة لمشكلة النزوح ودور الشركاء الدوليين في معالجتها

تبارك كمال عبد الصاحب

الجامعة المستنصرية / مركز التعليم المستمر

International Evidence framing The problem Of Displacement And The role Of International Partners In Addressing It.

Tabarak Kamal Abd-el Sahib.
moustansiriyah@gmail.com

المستخلص

تعد أزمة النزوح من بين أكثر الأزمات أثرا وتأثيراً في مسارات التنمية واستدامتها وعلى الرغم من تعدد وتباين أسبابها ما بين إعمال العنف والإرهاب والذي سيطر على معظم دول العالم، وأسباب بيئية وأخرى اجتماعية واقتصادية، إلا أنها تصب في نتيجة واحدة إلا وهي تفكك النسيج الاجتماعي في ظل غياب السلم المجتمعي، وانتشار ظاهره الفقر ودخول العديد من النازحين في دائرة الفقر، مما يتطلب جهودا كبيرا من قبل الحكومة الوطنية والشركاء الدوليين للحد من انتشار هذه الظاهرة ووضع قوانين دولية تضمن حقوق النازحين وتؤسس لحمايتهم وفق قانون حقوق الإنسان، لدعم أهداف وغايات التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومن هذا المنطلق افترضت الدراسة وجود وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الأعمار وتنمية المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية.

Abstract

The displacement is considered as of the most serious crisis because it has effects and impacts on different aspects of development and its sustainability, Although the causes of displacement are originated from different sources such as violence and terrorism or environmental, social, and economic causes, but eventually all of them lead to society impairment and to increase poverty as many of displaced people will enter the poverty circle. These results require substantial efforts by central government and its international partners in order to limit distribution of the displacement phenomenon, establish international laws that ensure the human and essential rights of displaced people, and support achievement the targets and objectives of 2015- 2030 sustainable development. From this point of view, we can discuss the phenomenon of displacement as it has become a structural crisis which exacerbated the material damage and losses suffered by the economy as a result of backwards of economic development.

المقدمة

تَحَوَلَ انتباه المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في السنوات الأخيرة إلى بعدٍ جديدٍ من الأزمات وهي أزمة النزوح، لذا تعد أزمة النزوح الداخلي جزءا من واقع الأحداث التي أخذت مجراها في العالم نتيجة أسباب متعددة ومتباينة منها سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، وقد جعلت من العنف والإرهاب السبب الأساسي للتعبير عن محتوى الصراع وامتداداته مما يؤدي الى تفكك النسيج الاجتماعي، في ظل غياب السلم المجتمعي، لذا كان للتدخل الحكومي والمنظمات الدولية والإنسانية والقوى الفاعلة في المجتمع دور ضروري و فاعل ومميز للحد من امتدادات ظاهرة النزوح والتصدي لإسقاطاتها السلبية على المجتمع والاقتصاد وفق أدارة ناجحة للازمة، وعلى ذلك يتجه التدخل الحكومي والدولي بأتجاة تحقيق الحلول المستدامة والاستقرار المجتمعي والاقتصادي لدعم منهج حقوق الإنسان والاستجابة لأهداف وغايات التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥-٢٠٣٠، وان النزوح يختلف عن الظواهر الأخرى وهي الهجرة واللجوء من كون النزوح يعبر عن حراك سكاني داخل حدود الدولة الواحدة.

مشكلة البحث:-

أدى العنف والإرهاب الى تفاقم أزمة النزوح في العراق وتحولها الى أزمة بنيوية امتدت بتداعياتها لتشمل البشر والحجر، ناهيك غياب التنسيق والتكامل لسياسات الاستجابة الإنسانية في التصدي لهذه الأزمة.

فرضية البحث:-

إن وجود وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الأعمار وتنمية المناطق المتضررة من شأنه أن يؤثر إيجابا في جودة ونوعية السياسات والبرامج الوطنية والدولية المصممة لاستقرار النازحين وعودتهم وإعادة أعمار وتنمية مناطقهم مما يخفف من حدة تداعيات الأزمة.

اهداف البحث:-

يهدف البحث ان وجود دور للشركاء الدوليين يخفف من مشكلة النزوح وبالتالي يقود الى التخلص من هذه المشكلة بشكل نهائي.

منهجية البحث:-

إن منهجية الدراسة تبنت الأسلوب التحليلي ذو طابع الاستقرائي في إثبات الفرضية والوصول الى أهداف الدراسة .

محاور البحث:-

يتضمن البحث المحاور الآتية:-

أولاً:- مفهوم النزوح... إشكالية التداخل والإحلال مع المصطلحات الأخرى.

ثانيا:- الادلة الدولية المؤطرة لمشكلة النزوح.

ثالثا:- النزوح الداخلي اتجاهات عالمية.

رابعا:- دور الشركاء الدوليين في معالجتها .

خامسا:- الاستنتاجات و التوصيات.

أولاً: مفهوم النزوح... إشكالية التداخل والإحلال مع المصطلحات الأخرى:-عرفت موسوعة ويكيبديا الحرة النزوح بأنه "ترك الشخص لمنطقته من أجل الاستقرار في مكان آخر ونتيجة لأسباب متباينة ومختلفة تكون سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو شخصية، طبيعية، وان حركة الإنسان داخل حدود بلدة تسمى "نزوح"(١)(حاتم،٢٠١٥: ٩). وهناك من يرى بأن النزوح هو (ترك مكان السكن او الإقامة المعتاد بالإكراه أو الاضطرار أو الاجبار القسري بسبب ظروف قاهرة خارجة عن سيطرته، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تطويرية، ضمن الحدود الوطنية الإدارية للبلد)(٢)(اللامي،٢٠١٦: ٢٣)والجدول الآتي يبين الاختلاف بين مفهوم النزوح والمصطلحات الأخرى القريبة من المفهوم وهي الهجرة واللجوء لعدد من الحالات .جدول (١) اوجه الاختلاف بين مفهوم النزوح والهجرة واللجوء.

الحالة	النزوح	الهجرة	اللجوء
المفهوم	هو ترك مكان السكن أو الإقامة المعتاد بالإكراه أو الاضطرار أو الإجبار ألقسري بسبب ظروف قاهرة خارجه عن سيطرته، سواء عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ضمن الحدود الوطنية والإدارية للبلد.	هو نوع من الانتقال الجغرافي أو المكاني الذي يضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى	هو حالة التي تؤثر في هروب الشخص من بلده الذي يقيم فيه الى بلد آخر خارج حدود بلده خوفا على حياته أو خوفا من السجن أو التعذيب بسبب مواقفه أو أرائه السياسية أو مهنته أو دينه أو طائفته.
المكان	ترك الشخص محل إقامته والانتقال الى مكان آخر داخل حدود بلده	ترك الشخص مكان استقراره والانتقال لمكان آخر أما داخل حدود بلده فتعتبر هجره داخلية أو الانتقال الى مكان خارج حدود بلدة فتكون هجرة خارجية	هروب الشخص من مكانه المعتاد عليه والانتقال الى مكان آخر خارج حدود بلده
الوقت	الوقت غير متاح للنازح في اتخاذ قراره في البقاء أو الانتقال الى محافظه أو منطقه أخرى لأنه يحدث ضمن ظروف استثنائية	يكون الوقت متاح للمهاجر في الانتقال أو البقاء	يكون الوقت بالنسبة للاجئ أحيانا متاح وتارة أخرى يكون غير متاح

الدافع	يحدث نتيجة أسباب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية	يحدث نتيجة لأسباب اجتماعيه كالانتقال من الريف الى المدينة (هجرة داخلية) لغرض الدراسة أو لحصول على فرص للعمل (هجرة خارجية) لدافع سياسي	يحدث اللجوء لدوافع دينية أو طائفية أو بسبب المهنة أو نتيجة أراء سياسية
طبيعة الانتقال	يكون الانتقال بشكل قسري	اختيارية أو إجبارية	يكون بصورة إجبارية
الفئة	يكون النزوح بشكل اسري	يكون بصورة فردية	يكون بصورة فردية أو جماعية

المصدر: الجدول من عمل الباحثة.

ثانيا: الأدلة الدولية المؤطرة لمشكلة النزوح:إن حركة تطوير وتقنية القانون الدولي الإنساني ظهرت في ستينيات القرن التاسع عشر، وان بداياتها منحصرة على جزيئات هذا القانون كأتفاقية جنيف الأولى سنة ١٨٦٤ لتحسين أحوال جرحى الحرب البرية، إلا انه مع اندلاع الحرب فأن محاولة تحقيق التوازن بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية لابد منها وأنها ظهرت في وقت مبكر نسبيا عام ١٨٦٤ (أنسنة الحروب)، وهي أول اتفاقية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة من الأشخاص العسكريين في الميدان، فإذا ما دارت الحروب لا ينبغي أن تنتزع الرحمة والشفقة والإنسانية من قلوب المحاربين، وان الحرب والإنسانية لا يمكن أن تلتقيان من ناحية المعنى؛ الحرب: الدمار والموت والخراب والمرض والتشريد،أما الإنسانية: تعني المحبة والتسامح والحياة بكل معانيها والاستقرار والازدهار والأمن (٣)(خالد اسماعيل واخرون،٢٠١٦: ٩٨) إلا انه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وما شهدته من استعمال وسائل جديدة للقتال استخدمت على نطاق واسع كالغازات السامة وشن الغارات الجوية واحتجاز عشرات الآلاف من الأسرى وقصف المدن كشف عن الحاجة الى تطوير المبادئ التقليدية لقانون الحرب، لذلك قامت الجماعة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى بسلسلة من المحاولات استهدفت تحريم الحرب في العلاقات الدولية، وأيضاً توقيع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استخدام الغازات، والأسلحة البايولوجية، وشملت اتفاقية جنيف لمعاملة أسرى الحرب في عام ١٩٢٩، بيد أنالحرب العالمية الثانية وما حصل فيها من أهوال ومآس ضد الإنسانية كانت بمنزلة الدفعة الحاسمة لتطورالقانون الدولي الإنساني، إذ تم توقيع اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ باعتبارها جزء من رد فعل الإنسانية على الفظائع التي ارتكبت إثناء الحرب العالمية الثانية بحق الأشخاص المدنيين، لذا فقد جاءت اتفاقية جنيف بقواعد خاصة لحماية ضحايا الحرب وثقت البعد الإنساني لقانون الحرب، وإذا لاحظنا الحروب والنزاعات في السنوات الأخيرة يتوضح لنا أن العدد الأكبر من الضحايا يتألف من المدنيين العزل والنسبة الأكبر من الأطفال والنساء والعجزة، وقد تظهر الحاجة الى الإضاءة على القواعد والمفاهيم التي تميز الفئات المقاتلة والفئات المشاركة في القتال، اي المدنيين. وبالتالي لا بد من الإضاءة على القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تطور مع بدء الشعوب بإدراك حقوق وحريات لم يكن معترف لهم بها، وقد نظم القانون الدولي الإنساني، والقانون الإنساني الدولي العرفي وسائل القتال، ووضع قواعد تهدف لتحييد الأطراف غير المقاتلة وأسسا لحمايتها وفرض احترام بعض حقوقها الأساسية(٤)(ابو صعب،٢٠٠٠: ٢٢) .

أ-اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩:

تعد هذه الاتفاقية اللبنة الأولى في بناء القانون الدولي الإنساني، وهي عبارة عن أربع اتفاقيات دولية تمت الأولى منها في ١٨٦٤م وآخرها في ١٩٤٩م، ووضعت على أثر المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بجنيف عام ١٩٤٩، وقد تميزت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ عن الاتفاقيات السابقة بتوفير حماية قانونية أفضل لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية والاعتناء بالجرحى والمرضى وأسرى الحرب، وأنها تنطبق أساسا على النزاعات المسلحة الدولية أي "الحروب بين الدول"(٥)(اتفاقيات جنيف، وثيقة الكترونية.:https://ar.m.wikipedia.org)أن اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م والبروتوكولان الإضافيان واجبة الإتباع كأساس موثق للقانون الإنساني الدولي، فيما يخص الاتفاقيات الأربعة والبروتوكول الأول فأنها تشكل أطارا لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية، أما بالنسبة للاتفاقيات الأربعة والبروتوكول الثاني فأنها تشكل أطار لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الداخلية، ويكون في الواقع مختلفا فالحروب الناشئة ما تزال تطال المدن والأحياء والقرى وكذلك أماكن السكن المكتظ، فأن هذا يجبر المدنيين على مغادرة منازلهم وترك ممتلكاتهم بحثا عن ملجأ آمن(٦)(اسماعيل واخرون، ٢٠١٦: ١٠٠) فاندراج موضوع النازحين في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها تحت حماية المدنيين وأنهم أيضاً مشمولين بقواعد الحماية المقررة للمدنيين ضمن اتفاقيات جنيف، وان السكان المدنيين يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمع، وأنهم الفئة الأضعف في النزاعات المسلحة، وخاصة فئة النساء والأطفال وكبار السن، فهولاء المدنيون لا دور لهم في العمليات العسكرية ولكن الظروف شاءت وجعلتهم يتواجدون في مناطق القتال، ويلاحظ أن الأشخاص النازحين داخل بلدانهم من بين الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدوانية يجب تصنيفهم ضمن المدنيين، ويكون لهم الحق في الحماية المقررة للمدنيين في حالة نشوب نزاعات

مسلحة(٧)(اسماعيل واخرون٢٠١٦:، ١٠٠) وقد انتقدت المادة الرابعة من جهة لأنها اقتصرت على الحالة التي يكون فيها المدنيون تحت سيطرة طرف النزاع، ولكنها لم توضح حالة المدنيين الذين لا يوجدون في الحالة المذكورة إلا انهم يتحملون خطورة الهجمات العسكرية التي يشنها العدو عليهم، هذا عندما لا يكونوا تحت سيطرته هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن المادة قامت بعملية تعداد للأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية وانه من غير الممكن أن يشكل تعريفا خالصا لمفهوم المدنيين، وعليه يمكن اعتباره مجرد عملية تحديد للنطاق الشخصي للاتفاقية ليس إلا عن طريق الجنسية، الأمر الذي عمل على جمود مفهوم المدنيين وتضييق دائرة الأشخاص المحميين بموجب هذه الاتفاقية، ولقد استثنت المادة الرابعة من الأشخاص المحميين في إحكامها الفئات التالية:**المدنيين في القانون الدولي** "هم الأشخاص الذين لا يشاركون في الاشتباكات بحيث يحتفظ بحياة هؤلاء قدر الإمكان، والمدنيون هم الذين يحجمون عن اي اشتراك في الحرب، أي الذين لا يكون لهم اي دور قتالي ضد الجهة الأخرى، وقد تمتنع عن القيام بأي عمل عدائي مهما كان هذا العمل"(٨)(خالد اسماعيل واخرون،٢٠١٦: ١٠٢)إن أهم المواد القانونية الواردة في القانون الدولي والتي نشرت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د–٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨م فهي(٩)(خالد اسماعيل واخرون ،١٠٣:٢٠١٦).

- المادة الأولى: يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق.
- المادة الثانية: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة دون تمييز.
- المادة ثالثة: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة الأشخاص.
- المادة الخامسة: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية أو الحط من الكرامة.
- المادة التاسعة: لا يجوز القبض على أي إنسان وحجزه أو نفيه تعسفا.
- المادة الثالثة عشرة: لكل فرد حرية التنقل واختيار محل الإقامة داخل الدولة، ويحق لكل فرد أن يغادر ويعود الى بلاده.
- المادة الثامنة عشرة: لكل شخص الحق في حرية التفكير والدين والضمير.
- المادة التاسعة عشرة: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير.

ومن ذلك يتبين أن القانون الدولي الإنساني يهتم بحقوق المدنيين اثناء النزاع، وقد نص على احترامها ويجب على أطراف النزاع احترامها أيضاً، ويعاقب كل من يخالف هذه حقوق.

ب–البروتوكولان الإضافيان الى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩:لقد حاولت الجهود الدولية وبالأخص اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعداد البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف، من خلال التطورات التي حصلت في حينها من تزايد الحروب والنزاعات وتزايد الصراعات المسلحة التي لا تتسم بالطابع الدولي والتي عدت البروتوكولين وذلك في عام ١٩٧٧، ففي عام ١٩٦٥ رأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بهذا العمل وحينها اتفاقية جنيف لم تفقد عملها آنذاك ولم تفقد حتى ألانأي شيء من صلاحيتها وقيمتها، ولكنها بدت قاصرة عن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الحديثة وحماية النازحين لان المدة التي سبقت اعتماد البروتوكولين الإضافيين قد شهدت أنواعا جديدة من النزاعات كحروب التحرير وحروب العصابات واستخدام أسلحة متقدمة وعشوائية مثل الأسلحة الحارقة وقذائف الانشطارية ولذلك أجرت اللجنة الدولية مشاورات حول أمكان سد الثغرات في القانون القائم حينذاك ليس عن طريق تنقيح اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بل أنما عن طريق استكمالها ببروتوكولين إضافيين(١٠)(خالد اسماعيل واخرون، ٢٠١٦: ١٠٥).

البروتوكول الأول:يطبق هذا البروتوكول في النزاعات المسلحة الدولية كفيلا ومنها حروب التحرير الوطني وحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية وبالأخص عمليات القصف، والتي تقتصر بها اتفاقيات جنيف على حمايتهم من التعسف في استعمال السلطة، كما وعالج البروتوكول الأول مسألة غوث النازحين فنص بعبارات لا تقبل اللبس على التزام اطراف النزاع بتأمين الغوث الضروري للنازحين واوجب على هذه الاطراف في حال عجزها عن توفير الاحتياجات الضرورية للنازحين بأن تسمح بالمرور السريع وغير المعوق لجميع وسائل الإغاثة الضرورية لبقائهم على قيد الحياة وتناول البروتوكول الأول بحماية كل من أفراد الخدمات الطبية ووسائل النقل الطبي والمستشفات، ويمنح البروتوكول وضعا خاصا لفئات من أسرى الحرب (كالمقاتلين غير النظامين) وأيضاً ضمن البروتوكول أحكاماً أخرى ساهمت في تحسين وسائل مراقبة تنفيذ القانون الإنساني(١١)(خالد اسماعيل واخرون ،٢٠١٦: ١٠٧).

البروتوكول الثاني:يستكمل هذا البروتوكول المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع بقواعد أكثر تفصيلاً،وأنها تطبق في الحالات التي لا يغطيها البروتوكول الأول أي حالات النزاعات الداخلية المسلحة التي تبلغ قدرا معينا من الشدة، ويتضمن البروتوكول الثاني الضمانات الأساسية

التي نص عليها لحماية جميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين كفو عنها، والمبدأ العام الذي يكفل بحماية النازحين، وأيضاً القواعد المتعلقة بالجرحى والمرضى والغرقى وبالمرافق الطبية وأفراد الخدمات الطبية، كما أن البروتوكول الثاني حظر النزوح القسري في المادة ١٧ منه والتي نصت فقرتها (لا يجوز أرغام الأفراد المدنيين على النزوح عن أراضيهم لأسباب تتصل بالنزاع) (١٢)(خالد اسماعيل واخرون ،٢٠١٦: ١٠٧).

ج-المبادئ التوجيهية ودورها في حماية النازحين:وقد اتخذت مشكلة النازحين دوليا خطوات استجابة و تقدم الى الأمام وباتجاة تلبية احتياجاتهم وضمان حقوقهم وعودتهم الى مناطقهم بعد ضمان استقرارها، في ظل استحداث أطر معيارية ومؤسسية تضمن الحقوق وتؤشر الواجبات والالتزامات على حكومات الدول والمجتمع الدولي، ففي عام ١٩٩٦م قدم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد (فرانسيس م.دينغ) وثيقة للمعايير القانونية (التجميع والتحليل) الى لجنة حقوق الإنسان وذلك لضمان حماية أكثر من ٢٧ مليون نازح في العالم، وقد تمت الاستجابة لهذه الوثيقة وطالبت اللجنة أن يكون هنالك أطارا ملائما لحماية ومساعدة النازحين وهذا الإطار اتخذ شكل مبادئ توجيهية تهدف الى(١٣)(المهداوي،٢٠١٦، ١٠٦) .

١- تحديد الاحتياجات الأساسية للنازحين داخليا في كل العالم.

٢- تعيين الحقوق والضمانات ذات الصلة بحمايتها.

٣- توفير الحماية من النزوح التعسفي.

٤- الحماية والمساعدة أثناء النزوح.

٥- ضمانات العودة أو التوطين البديل أو إعادة الإدماج.وتؤشر المبادئ الثلاثون التي تضمنتها الوثيقة (في الجدول٢) الحقوق والضمانات الرئيسية التي لها صلة بحماية الإفراد ضد النزوح ألقسري وحمايتهم ومساعدتهم أثناء فترة النزوح وأثناء عودتهم أو إدماجهم أو إعادة توطينهم.جدول (٢) بعض من المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي:

المبدأ	المضمون
مبدأ (١)	يتمتع النازحون داخلياً في بلدانهم على قدم المساواة التامة بما يتمتع به الأشخاص الآخرون في البلد من حقوق وحريات.
مبدأ (٣)	تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الأول واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين داخليا.
مبدأ (٤)	تطبق هذه المبادئ دون تمييز من اي نوع سواء بسبب العرق أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي.
مبدأ (١١)	كل إنسان الحق في الكرامة وفي السلامة البدنية والنفسية والمعنوية.
مبدأ (١٤)	لكل نازح الحق في التنقل الحر وفي اختيار محل إقامته.
مبدأ (٣٠)	تتيح السلطات المعنية وتيسر للمنظمات الإنسانية الدولية أمكانية الوصول السريع غير المقيد الى الأشخاص النازحين لمساعدتهم في العودة أو التوطن أو الاندماج من جديد.

المصدر:منظمة العفو الدولية، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، متاح على الموقع:www.amnestymena.org

ثالثا: النزوح الداخلي اتجاهات عالمية:ينتج عن النزوح الداخلي أسباب عديدة ومختلفة، فمنها كوارث طبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل، أو نتيجة نزاعات مسلحة بين الدول كالحروب الأهلية أو إعمال العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان، وأحيانا نزوح ينتج عن برامج التنمية الحضرية وإنشاء المجمعات الصناعية ومشاريع البنى التحتية مثل الطرق، الجسور، السدود أو العمليات الصناعية مثل استخراج الموارد الطبيعية، والنزوح يؤدي الى تعرض النازحين للمخاطر بالإضافة الى مغادرتهم لديارهم وأراضيهم غالبا ما يجد هؤلاء أنفسهم محرومون من مصادر رزقهم، وأحيانا يكون مكان إقامتهم في مناطق معزولة أو غير أمنة أو غير مضيفة، وكما يجدون أنفسهم ضحايا أو شهودا لحالات العنف منها القتل والتجنيد ألقسري في صفوف القوات المقاتلة، وفي البعض يجبرون على الانفصال مع عوائلهم أو العيش في خوف على سلامة إفراد عائلتهم، وهنالك نازحون فروا من دون أوراق ثبوتية كبطاقات الهوية أو شهادات الميلاد ففي تلك الحالة يعجزون في الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية أو التنقل بحرية داخل البلاد المضيف، ونتيجة لوضعهم هذا إن يتفاقم في حالات النزوح المطول وعدم القدرة على العودة الى موطنهم الأصلي أو إيجاد مكان آخر لإعادة بناء حياتهم، وقد لا يمكن تقدير عدد+١ذ النازحين داخليا في العالم في بعض الأحيان نتيجة عدم توفر آلية رصد عالمية للنزوح الناجم عن مجمل العوامل المختلفة باستثناء حالات النزوح الناجمة عن العنف والنزاعات، وقد أوضحت بعض التقارير عام ٢٠٠٩م إن حوالي ٣٦ مليون شخص اضطروا الى النزوح خلال عام ٢٠٠٨م بسبب الكوارث الطبيعية وان هذا التقرير لم يوضح

عدد النازحين نتيجة الكوارث الطبيعية خلال السنوات السابقة، وان عدد النازحين نتيجة مشاريع البنى التحتية الكبيرة وغيرها من المشاريع الإنمائية فهي غير معروفة (١٤)(المجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للاتحاد الافريقي،٢٠١٠: ٦).لذا فأن الصراع والاضطهاد تسبب تصاعد الهجرة القسرية العالمية بشكل حاد في عام ٢٠١٥م فقد وصلت أعلى مستوى للنزوح على الاطلاق، فقد أشار تقرير "الاتجاهات العالمية" الذي يصدر من المفوضية سنويا وانه يقيس الهجرة القسرية في كافة أنحاء العالم استنادا الى البيانات التي تعلنها الحكومات والوكالات الشريكة، منها مركز رصد النزوح الداخلي والتقارير الصادرة عن المفوضية أن (٦٥٣) مليون شخص نزحوا نهاية عام ٢٠١٥م مقارنة في نهاية عام ٢٠١٤م الذي وصل عدد النازحين في العالم حوالي (٥٩٥) مليون شخص نازح، وهذه المرة الأولى التي يتجاوز فيها عتبة الستين مليونا من النازحين، وكان من بين المجموع (٦٥٣) مليون نازح (٣٢) مليون نازح من الدول الصناعية حتى نهاية عام ٢٠١٥ (١٥)(المفوضية ، وثيقة الكترونية، ٢٠١٥: www.unhcr.org)إن تصاعد النزوح ألقسري في منتصف التسعينات من القرن العشرينفي معظم المناطق كان نتيجة أسباب متعددة ومتباينة، إلا إن ارتفاع معدل النزوح خلال الأعوام الخمسة التي مضت نتيجة لثلاثة أسباب **الأول** أن حالات التدفق الكبير للنازحين تدوم لفترة أطول فمثلا النزاعات في الصومال أو أفغانستان هي ألان في العقدين الثالث والرابع على التوالي، **الثاني** وقوع إحداث جديدة وأحيانا تجدد أوضاع سابقة أكبرها اليوم في سوريا وأيضاً خلال الأعوام الخمسة التي مضت جنوب السودان واليمن وبوروندي وأوكرانيا جمهورية إفريقيا الوسطى وغيرها، **الثالث** أن معدل إيجاد الحلول للنازحين داخليا في اتجاه هبوطي منذ نهاية الحرب الباردة، ومنذ عشرة أعوام (أي منذ نهاية عام ٢٠٠٥م)، سجلت المفوضية كمعدل نزوح ٦ أشخاص كل دقيقة، وحتى اليوم أصبح النزوح ٢٤ شخصا في الدقيقة أي ضعف الوتيرة المعتادة التي يتنافس فيها البالغون(١٦)(المجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للاتحاد الافريقي،٢٠١٠: ٣)وعليه فأن حالة النزوح عام ٢٠١٥ اتخذت اتجاهات عالمية نتيجة الأوضاع التي طرأت على العالم اجمع وهنا سنحاول توضيح تلك الدول التي شهدت نزوحا قسريا وأعداد النازحين فيها (من أعلى نزوح إلى أقل نزوح)(١٧)(World Population Prospects/2015/p7) :

١- **البلاد العربية** إن استمرارية الحرب في سوريا السبب الرئيس للنزوح والمعاناة المرتبطة بها، وعند نهاية عام ٢٠١٥م، أجبرت على الأقل ٤.٩ ملايين شخص كلاجئين ودفعت ٦.٦ ملايين على النزوح الداخلي، أي ما يساوي تقريبا نصف سكان سوريا قبل الحرب، أما النزوح في العراق نتيجة النزاع الذي حدث في نهاية عام ٢٠١٥ م نزح داخليا تقريبا ٤.٤ ملايين شخص وولد حوالي ربع مليون لاجئ، وقد أسفرت الحرب الأهلية عام ٢٠١٥م في اليمن نزوح ٢.٥ مليون شخص، وتبقى مناطق البلاد العربية التي بلغ عدد طالبي اللجوء حوالي ٥.٢ مليون شخص فلسطيني تحت ولاية الاونروا، وفي ليبيا اجبروا على النزوح داخليا حوالي نصف مليون شخص الشكل البياني (١) اعداد النازحين لمناطق البلاد العربية لعام ٢٠١٥.

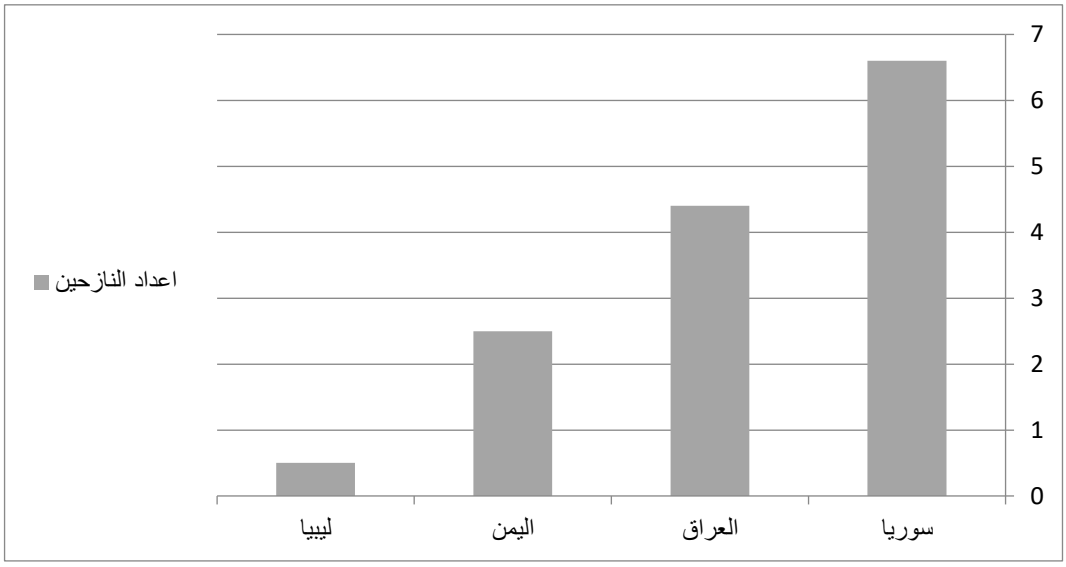

لمصدر: من عمل الباحثة استنادا الى البيانات المزودة من قبل المصدر:

World Population Prospects/files/key_findings_wpp_2015, p7.

٢- **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** تعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من المناطق التي سجلتأعلى نسبة لحالة النزوح الداخلي بعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠١٥م، أن استمرار الصراع المرير في جنوب السودان وكذلك في جمهورية افريقيا الوسطى والصومال، والنزوح الجماعي في

نيجيريا وبوروندي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق وغيرها، انتجا معا ١٨.٤ مليون لاجئ ونازح داخليا نهاية عام ٢٠١٥م، واستضافت افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في نفس العام ٤.٤ ملايين لاجئ وهي أكثر من أي منطقة أخرى، ومن بين (١٠) دول التي تستضيف اكبر عدد من اللاجئين هناك (٥) دول افريقية ، اثيوبيا في طليعتها ثم كينيا واوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد.

٣- آسيا والمحيط الهادئ سجل شخص واحد من أصل ستة من اللاجئين والنازحين داخليا في العالم من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥م ، وهذا ما يجعلها بالمرتبة الثالثة من اكبر المناطق التي شهدت حالة نزوح بشكل عام، وهناك شخص واحد من بين ستة لاجئين تحت ولاية المفوضية من أفغانستان (٢.٧ ملايين شخص) ونزح داخليا حوالي ١.٢ مليون شخص، وتعد ميانمار ثاني اكبر دولة منتج للاجئين إذ وصل عددهم الى ٤٥١٨٠٠ شخص وأعداد النازحين داخليا ٤٥١٠٠٠، وتبقى باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من بين الدول الرائدة في العالم لاستضافة النازحين إذ وصل اعدادهم الى (١.٥ مليون شخص في باكستان) و (٩٧٩٠٠٠ في إيران).

٤- الأميركيتان كان دور لأعمال العنف والعصابات في زيادة أعداد النازحين داخليا فيأمريكا الوسطى إذ وصل الى نسبة ٠.١٧ في المنطقة ككل، بينما بلغ أعداد اللاجئين من السلفادور وغواتي مالا وهندوراس معا الى ١٠٩٨٠٠ شخص بعضهم وصلوا الى المكسيك والولايات المتحدة وأنهم يمثلون زيادة بنسبة تفوق الخمسة أضعاف خلال ثلاثةأعوام، وقد ظلت كولومبيا الدولة التي تضم اكبر عدد من النازحين داخليا في العالم (٦.٩ ملايين) شخص.

٥-أوروبا أنتجت الدول الأوربية معا ما يقارب ٥٩٣٠٠٠ لاجئ، أكثرهم من أوكرانيا كما واستضافت الدول الاوربية ٤.٤ ملايين شخص متعدد الجنسية منهم ٢.٥ ملايين شخص من تركيا، وفي أوكرانيا نزح ما يقارب ١.٦ ملايين شخص اوكرانيا، بحسب تقرير الاتجاهات العالمية هنالك ٤٤١٩٠٠ شخص اوكرانياً طلب لجوء في ألمانيا.

رابعا:دور الشركاء الدوليين في اغاثة النازحين:إن أزمة النزوح التي حدثت في ١٠ حزيران ٢٠١٤ كانت أزمة كبيرة وممتدة جدا فاقت تكلفتها إمكانات الحكومة العراقية نتيجة مستوى الجريمة العظمى فضلاً عن استيلاء الجماعات المسلحة الإرهابية على ممتلكات الحكومة كالنفط وهذا اضعف من إيرادات الحكومة فضلاً عن زيادة أعداد النازحين وما يتطلب ذلك من استجابة سريعة لإيواء النازحين وتوفير كل ما هو ضروري للتخفيف من حدة الأزمة ولإنقاذ حياة العوائل النازحة لابد من تدخل جهات دولية مساندة للحكومة العراقية ومهتمة بقضايا حقوق الإنسان عن طريق مناشدة الحكومة الرسمية.وفي هذا الصدد كان من أبرز أدوار الشركاء الدوليين التي استجابات لإغاثة ودعم النازحين بشكل سريع هي:

(١) **المنظمة الدولية للهجرة IOM** (١٨)(وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠١٧.، ص١،٢): مع تصاعد أزمة النزوح في العراق وسيطرة العناصر الإرهابية على معظم المحافظات العراقية، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة IOM أن الاستجابة لاحتياجات المتضررين أصبحت الأولوية القصوى للمنظمة الدولية للهجرة IOM، وفقا لنداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة لأزمة العراق، فقد قدمت مساعدات غذائية وعينية بنحو (١٨٦) حصة موزعة على محافظة بغداد، وحوالي (١٩٦٥) حصة عينية موزعة على (١٩٦٥) عائلة نازحة في محافظة بابل، وفي محافظة ميسان وزعت منظمة IOM (١٧٤) حصة عينية على (١٧٤) عائلة نازحة، أما في محافظة البصرة فقد وزعت (١٥٠) حصة عينية على (١٥٠) عائلة نازحة، فكان لها دور المساعدة أيضاً في محافظة ذي قار وزعت (٧١٥) حصة عينية على (٧١٥) عائلة نازحة، ولا يختلف الحال في محافظة القادسية وزعت (١٥٠) حصة عينية على (١٥٠) عائلة نازحة، جميع تلك المساعدات قدمت في عام ٢٠١٥، كان عمل تلك المنظمة بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين، والجدول الآتي يبن ذلك بوضوح .جدول (٣) دور المنظمة الدولية للهجرة IOM لمساعدات النازحين في عدد من المحافظات العراقية لعام ٢٠١٥

المحافظة	نوع المساعدات	عدد المساعدات	عدد العوائل المستلمة
بغداد	مساعدات غذائية وعينية	١٨٦	١٨٦
بابل	مساعدات عينية	١٩٦٥	١٩٦٥
ميسان	مساعدات عينية	١٧٤	١٧٤
البصرة	مساعدات عينية	١٥٠	١٥٠
ذي قار	مساعدات عينية	٧١٥	٧١٥
القادسية	مساعدات عينية	١٥٠	١٥٠

المصدر: وزارة الهجرة والمهجرين، قسم التنسيق : النشاطات: توزيع المساعدات، دائرة شؤون الفروع، ع٢٠١٦، ص١،٢.

- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر :** نجحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقديم الكثير من المساعدات للنازحين وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين، إذ أنها قدمت مساعدات غذائية ل (١١٤)عائلة نازحة في محافظة ميسان، كما أنها قدمت منح مالية ل(٦٦١) عائلة نازحة

في محافظة البصرة، أما محافظة ذي قار فقد وزعت مواد غذائية على (٤٧) عائلة نازحة، فضلاً عن توزيعهم المنح المالية على (٩٠٣) عائلة نازحة، كانت تلك المساعدات المقدمة للنازحين في العراق عام ٢٠١٥ (١٩)(وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠١٧، ص١،٢.)

(٢) **برنامج الغذاء العالمي:** بدأ برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بتوافر قسائم غذائية لمساعدة نصف مليون عراقي نزحوا بسبب النزاع الذي حدث في ١٠حزيران ٢٠١٤ ، كما يتيح النظام للمستفيدين اختيار طعامهم بأنفسهم وتحديد أولويات احتياجاتهم الخاصة، وبفضل التبرع من اليابان بمبلغ قدره ٥ ملايين دولار أمريكي وتبرع ألمانيا بمبلغ ٢.٢ مليون دولار أمريكي، بدأ البرنامج توزيع القسائم الغذائية ف قضاء سوران في محافظة اربيل ، وصل عدد المستفيدين الى ٥٠٠ من النساء والرجال، كما ساعد برنامج الغذاء العالمي في إغاثة سريعة بنحو ٢٤٠٠٠٠ شخص نزحوا بسبب الصراع الذي حصل في محافظة الانبار في العراق قبل موجة النزوح العظمى ٢٠١٤(٢٠)(برنامج الغذاء العالمي يطلق مشروع القسائم الغذائية للنازحينالعراقيين:ar.wfp.org).

منظمة اليونيسيف: قدمت منظمة اليونيسيف المساعدات للنازحين وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين، إذ ساعدت نحو ١٤٠٠ عائلة نازحة في محافظة ذي قار بتقديم مواد عينية بقدر ١٤٠٠ حصة ، فضلاً عن توزيع المساعدات العينية في محافظة القدسية بنحو (٤٠٠٠) حصة على (٥٦٠٠) عائلة نازحة(٢١)(وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠١٧: ١،٢).

- **منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (٢٢)(وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠١٧: ١،٢):** قامت منظمة UNHCR بالتعاون والتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين بتقديم المساعدات للنازحين في العراق بعد أزمة ٢٠١٤ وتتمثل تلك المساعدات بمواد عينية تتمثل (بطانية، دوشك، وسادة، مروحة، مدفئة، سلة صحية) ، تم توزع تلك المساعدات للنازحين في محافظة بابل وهي (٣٠٦٣) مواد عينية على (٢٧٢٤) عائلة نازحة، وفي محافظة ميسان تم توزيع (١٥٣٥) حصة عينية على (١٥٣٥) عائلة نازحة، اما في البصرة فقد وزعت (٩٥) حصة عينية على (٢٠٥) عائلة نازحة، كما في ذي قار وزعت (٢٥٠) حصة عينية على (٢٥٠) عائلة نازحة، فضلاً عن ذلك قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR مساعدات عينية بنحو (١٢٠) حصة على (١٢٠) عائلة نازحة في محافظة المثنى.
- **منظمة الأمم المتحدة UN:** تعد منظمة UN من المنظمات العالمية التي تقوم بدورها في تقديم المساعدات الإنسانية والاغاثية كاستجابة سريعة في حالات الأزمات الطارئة . ومن ابرز نشاطاتها قامت منظمة UN وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين بتوزيع منح مالية على (٢٠٠) عائلة نازحة في محافظة البصرة ()، كما وقامت بنقل أكثر من ٧٠٠٠ خيمة جوا الى اربيل من اجل مساعدة النازحين من المتضررين في محافظة الموصل نتيجة النزاعات والعمليات العسكرية، وقد قدرت المنظمة أن حوالي ٥٥٪ من النازحين داخليا هم من الأطفال، كما وقامت المنظمة بتوزيع ١٥٠ حزمة من المواد غير الغذائية المنقذة للحياة للعوائل النازحين في قاطع المحمودية في جنوب بغداد(٢٣)(**وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠١٧: ١،٢**) .

(٣) **منظمة الصحة العالمية (٢٤)(وثيقة الكترونية متاحة على الموقع: www.unmultimedia.org:** قامت منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع السلطات الصحية الوطنية بتسريع تدابير التأهب والاستجابة للنازحين القدمين من الموصل، إذ يتم ذلك عن طريق توافر العيادات الطبية المتنقلة وعددها ٤٦ عيادة، ونشر الفرق الصحية الجوالة بعدد ٤٥ فرقا، و٢٦ سيارة إسعاف في عدد من المناطق ذات الأولوية في جميع أنحاء العراق، كم عملت على توافر الأدوية والإمدادات المنقذة للحياة لأكثر من ٣٥٠ ألف مستفيد وتشمل أدوية الأمراض المزمنة وعلاج أمراض الإسهال، وقامت المنظمة بتدريب ٩٠ عاملا طبيا في المحافظات المتضررة ، والاهتمام الخاص بعلاج الأشخاص الذين يتعرضون للمواد الكيميائية وإزالة التلوث الذي قد تحدثه هذه المواد الكيميائية.

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. إن أزمة النزوح في العراق ليست بأزمة وليدة اللحظة جديدة الحدوث بل لها امتداد تاريخي تتباين بتباين الأسباب إلا أنها شكلت مشكلة كبيرة بعد عام ٢٠١٤ أثر سيطرة داعش على مساحة كبيرة من محافظات العراق الشمالية والغربية وكما أسهمت ضعف اداء الحكومة وانتشار الفساد في أجهزتها وتدهور الاقتصاد العراقي وتراجع اسعار النفط في نزوح خمسة مليون شخص، فتحولت الى أزمة بنيوية تتطلب الحاجة الى حلول مستدامة.

٢. هناك مجموعة من الأدلة الدولية تؤطر حقوق النازحين وتوفر حمايتهم وفقا لقانون دولي أنساني وقانون حقوق الإنسان وقد اتخذت هذه الأدلة الدولية شكل مبادئ توجيهية واتفاقيات دولية ومشاريع إقرار دولية رسمت أطرا قانونيا ذات منهج حقوقي لمسؤوليات الدول إمام احترام وضمان

حقوق النازحين للحد من آثار النزوح وتوافر الأمن لهم لمرحلة ما بعد النزوح وتهيئة الظروف اللازمة ذات المستوى الجيد لعودتهم وإدماجهم وتوطينهم.

٣. عدم وجود جهات تنفيذية ولجان دولية متعددة ومتنوعة تكون مسؤولة عن وضع برامج استجابة وإغاثة سريعة للنازحين ما أثر على نسب الانجاز والمبادرة في تقديم المساعدات الضرورية والسريعة لهم مما انعكس على درجة التغطية والشمول من ناحية المكان والزمان والأشخاص.

التوصيات:

١. حوكمة ادارة ملف النازحين وبالشكل الذي يحقق :-

- السلم المجتمعي.
- المصالحة الوطنية.
- العودة الكاملة.
- اعادة الاستقرار.
- اعمار وتنمية المناطق المحررة.

٢. العمل على اقتطاع جزء من تخصيصات ستراتيجية التخفيف من الفقر وتوجيهها نحو تقديم الخدمات للاسر النازحة الفقيرة في المجتمعات المضيفة وبذلك تكون الستراتيجية مستجيبة لاحتياطيات الفقراء الجدد من النازحين.

٣. وضع برنامج خاص من اجل تطوير قدرات ومهارات العاملين في مجال النازحين داخليا في الوزارات وكذلك الجهات ذات العلاقة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ وادارة المخيمات.

٤. التشجيع على تفاعل منظم ما بين الإطراف المسؤولة عن تحقيق السلام والتنمية للمناطق المحررة، ويقصد بها الدولة المجتمع المدني، المنظمات الدولية، القوى المجتمعية الفاعلة مع العشائر ووجهاء المحافظات.

٥. التعزيز والحرص على المال العام وضمان عدم التعدي والتجاوز عليه، من أجل ضمان تقديم مستوى من الخدمات الجيدة للنازحين، لذا من الضروري أن تقوم جهات رقابية بواجبها في الرقابة وسلامة الصرف في جميع مراحل إدارة ملف النزوح.

٦. تحقيق مشاركة مدنية لإعادة أعمار المناطق المحررة بما يعزز من قيم الانتماء واثبات الهوية وترك التمييز والتفرقة من خلال برامج تصاعدية ومستمرة للتنمية، فضلا عن تعزيز ديناميكيات القوة في المناطق المحررة والمتمثلة بالقوة الفاعلة في المجتمع.

٧. تجاوز أزمة التمويل المالي لمشاريع الاستقرار ومشاريع إعادة الأعمار والتنمية من خلال استثمارات الشركاء الدوليين.

المصادر:-

(١) عبد الحسن لطيف حاتم، استرتيجية النزوح الداخلي لوزارة الهجرة والمهجرين في العراق، دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع٢٠١٥، ص٩.

(٢) ابتهال جبار محمد اللامي، الارتقاء بأدارة النزوح الداخلي في ظل الطوارئ والأزمات في وزارة الهجرة والمهجرين .دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع٢٠١٦، ص٢٣.

(٣) خالد اسماعيل ، وعلي يوسف وانور عادل محمد، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ع٢٠١٦ ، ص ٩٨.

(٤) د. جورج ابو صعب، اتفاقيات جنيف بين الامس واليوم، مجلة الانساني، العدد التاسع، ع٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٥) اتفاقيات جنيف- ويكيبيديا، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع الالكتروني: .https://ar.m.wikipedia.org

(٦) خالد اسماعيل واخرون، النزوح الكبير(ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٧) المصدر السابق نفسه، ص١٠٠.

(٨) المصدر السابق نفسة ، ص١٠٢.

(٩) المصدر السابق نفسه، ص١٠٣.

(١٠)خالد اسماعيل، النزوح الكبير (ازمة النزوح في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق ، ص١٠٥.

(١١)المصدر السابق نفسه، ص١٠٧.

(١٢)المصدر السابق نفسه، ص١٠٧.

(١٣)د. وفاء المهداوي، أزمة االنزوحين في العراق...خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة وأعادة الاستقرار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الخمسون، ع٢٠١٦، ص١٠٦.

(١٤)المجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي، كيفية انجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا، مركز رصد النزوح الداخلي تموز، ٢٠١٠ ، ص٦.

(١٥)المفوضية – النزوح القسري يصل الى مستويات قياسية خلال عام ٢٠١٥، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع : www.unhcr.org

(١٦)المجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي، كيفية انجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليا،مصدر سابق، ص٣.

(١٧)World Population Prospects/files/key_findings_wpp_2015, p7.

(١٨)جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، قسم التنسيق: النشاطات: توزيع المساعدات: النشاطات : توزيع المساعدات، دائرة شؤون الفروع ، ٢٠١٧.، ص١،٢.

(١٩)وزارة الهجرة والمهجرين، النشاطات: توزيع المساعدات،مصدر سابق، ص١،٢.

(٢٠)برنامج الغذاء العالمي يطلق مشروع القسائم الغذائية للنازحين العراقيين، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع الالكتروني :ar.wfp.org

(٢١)وزارة الهجرة والمهجرين، النشاطات: توزيع المساعدات،مصدر سابق، ص١،٢.

(٢٢)المصدر السابق نفسه، ص١،٢.

(٢٣)المصدر السابق نفسه، ص١،٢.

(٢٤)وثيقة الكترونية متاحة على الموقع: www.unmultimedia.org

(١)Abdul Hassan Latif Hatem, Internal Displacement Strategy of the Ministry of Migration and Displacement in Iraq, Higher Diploma, College of Administration and Economics, University of Baghdad, No. 2015, p. 9.

(٢)Ibtihal Jabbar Muhammad Al-Lami, Improving the Management of Internal Displacement in Emergencies and Crises in the Ministry of Migration and Displacement. Case Study, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, No. 2016, p. 23.

(٣)Khaled Ismail, Ali Youssef and Anwar Adel Muhammad, The Great Displacement (The Crisis of Displaced Persons in Iraq after the ISIS War), Baladi Center for Strategic Studies and Research, No. 2016, p.

(٤)Dr. George Abu Saab, The Geneva Agreements between Yesterday and Today, Al-Insani Magazine, Issue

(٦)Khaled Ismail and others, The Great Displacement (The Crisis of Displaced Persons in Iraq after the ISIS War), previous source, p. 100.

(١٣)Dr. Wafaa Al-Mahdawi, The Displacement Crisis in Iraq... Characteristics of the Case and Policies of Humanitarian Response for Relief and Restoration of Stability, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 50, No. 2016, p. 106.

(١٤)The Economic, Social and Cultural Council of the African Union, How to Successfully Implement the Kampala Convention in Assisting Internally Displaced Persons, Internal Displacement Monitoring Center, July 2010, p. 6.

(١٥)The Commission - Forced Displacement Reaches Record Levels in 2015, Electronic Document Available at: www.unhcr.org

(١٦)The Economic, Social and Cultural Council of the African Union, How to Successfully Implement the Kampala Convention in Assisting Internally Displaced Persons, previous source, p. 3.

(١٧)World Population Prospects/files/key_findings_wpp_2015, p7.

(١٨)Republic of Iraq, Ministry of Migration and Displacement, Coordination Department: Activities: Distribution of Aid: Activities: Distribution of Aid, Branch Affairs Department, 2017., pp. 1, 2.

(١٩)Ministry of Migration and Displacement, Activities: Distribution of Aid, previous source, pp. 1, 2.

(٢٠)World Food Program launches food voucher project for displaced Iraqis, electronic document available on the website ar.wfp.org: